الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بغرداية

الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم لاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

بعنوان:

الاقتصاد الإسلامي، الواقـــع..ورهانات المستقبل

E-mail:colloqueeco2011@gmail.com

استمارة المشاركة

اللقب و الاسم: مرازقة صالح

الرتبة: دكتوراه دولة

الوظيفة: أستاذ محاضر

المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير– قسم التسيير

الجامعة: جامعة منتوري – قسنطينة

الهاتف: 0550304177

الفاكس: 031822338

البريد الالكتروني: merazka_salah@yahoo.fr

اللقب و الاسم: بوهرين فتيحة

التخصص: علوم التسيير– إدارة مالية

الرتبة: ماجستير – مدرسة الدكتوراه

الوظيفة: أستاذة مساعدة صنف ب

المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – قسم التسيير

الجامعة: جامعة منتوري – قسنطينة

الهاتف: 0772022792

البريد الالكتروني: fatihabouhrine@yahoo.fr

المحور الثالث: الضوابط و القواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية

عنوان المداخلة: القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية

الملخص:

تعتبر المحاسبة لغة الأعمال، هذه اللغة تتعدد من حيث المصطلحات، التقييم، القوائم و التقارير المالية و معالجة العمليات التي تقوم بها المؤسسة و عليه كان لابد من توحيد المصطلحات المحاسبية، و على هذا الأساس ظهرت معايير المحاسبة الإسلامية تطبيقا للاقتصاد الإسلامي وضعتها هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تأسست بتاريخ 1990/2/26 في الجزائر بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية و تم تسجيلها في البحرين بتاريخ 1991/3/27 كهيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح حيث أصدرت هذه الهيئة 26 معيار محاسبي إلى غاية سنة 2009 توضح لنا كيفية إعداد القوائم المالية التي تعبر عن وضعية المؤسسات المالية الإسلامية بصفتها مستثمرا و الحقوق التي لها أو عليها، مع العلم أن أهم هذه القوائم نذكر على سبيل المثال قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية و قائمة الدخل ... و التي وضعت اللجنة بخصوصها معايير تحدد طرق إعدادها و المعلومات الواجب الإفصاح عنها و على هذا الأساس تمحورت دراستنا حول شكل و مضمون القوائم المالية كما جاءت بها لجنة معايير المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و مدى احتوائها على معلومات دقيقة، واضحة، شاملة تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

لكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة المالية الإسلامية – القوائم المالية – الإفصاح – قائمة المركز المالي

Abstract:

In This research we speak at the financial statement with the international accounting Islamic because the accounting is very importance for decision.

Accounting and auditing organization for Islamic financial institutions (**AAOIFI**) is the international standard- setting on accounting, auditing, ethics, governance and Shari' a, for the international Islamic finance industry.

Number of standards developed by AAOIFI stands at 80 comprising in 2009 are application of financial societies Islamic in many countries example Bahrain, Jordan, Lebanon....ex.

Keys : AAOIFI – statement financial – accounting standard Islamic – disclosure.

القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية

د/ مرازقة صالح

أ /بوهرين فتيحة

المقدمة:

المحاسبة عبارة عن نظام للمعلومات له مدخلات و مخرجات تتمثل هذه الأخيرة في القوائم و التقارير المالية التي تعبر عن الوضعية المالية و المحاسبية للمؤسسة بشتى أنواعها، و عليه فإن إعداد تلك القوائم و التقارير لا بد من إتباع معايير معينة حيث نجد على المستوى الدولي نوعين من المعايير الدولية التي لها صدى على المستوى العالمي تتمثل الأولى في المعايير المحاسبية الدولية / معايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية أما الثانية فعي عبارة عن المعايير المحاسبية الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، هذه الأخيرة أصبح لها صدى على المستوى العالمي خاصة بعد الأزمة المالية التي أفتكت بالمصارف الأوروبية و الأمريكية.

1- **مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في كيفية إعداد القوائم المالية حسب ما جاءت به معايير المحاسبة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية من حيث أنواع القوائم، شكلها و مضمونها.

2- **هدف البحث:** يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى توضيح طرق إعداد القوائم و التقارير المالية حسب هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و يمكننا تقسيم هذا الهدف إلى عدة أهداف فرعية هي:

- ❖ المنظور المحاسبي الإسلامي للقوائم المالية.
- ❖ توضيح أهداف القوائم و التقارير المالية بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية
- ❖ إبراز المعايير المحاسبية الشرعية التي لها علاقة بإعداد القوائم و التقارير المالية.

3- **أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث في كونه محاولة فكرية لتحليل معايير المحاسبة الشرعية الإسلامية في مجال إعداد و عرض القوائم و التقارير المالية من أجل تبيان مدى ملائمة تلك المعايير للبيئة المحاسبية الدولية المتغيرة من جهة و إبراز نجاعة تلك المعايير خاصة في خضم الأزمة المالية الحالية.

4- **منهج البحث:** يعتمد البحث على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، حيث يستهدف المنهج الوصفي إلى مسح و تجميع المعلومات حول مشكلة الدراسة، أما المنهج التحليلي فيهدف إلى تحليل المعايير الإسلامية أي التدقيق في تلك المعايير.

5- **خطة البحث:** في ضوء مشكلة البحث وهدفه وأهميته يمكن تقسيم البحث إلى المحاور التاليـــة:

المحور الأول:المنظور المحاسبي للقوائم و التقارير المالية.

المحور الثاني: معايير المحاسبة الشرعية الإسلامية.

المحور الثالث: إعداد القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الإسلامية.

المحور الأول:المنظور المحاسبي للقوائم و التقارير المالية:

المحاسبة نظاما للمعلومات يهتم بتحديد و قياس و توصيل معلومات كمية من الوحدة الاقتصادية يمكن استخدامها في عمليات التقييم و اتخاذ القرارات من قبل الأطراف أو الفئات المستخدمة لهذه المعلومات التي توفرها القوائم و التقارير المالية و عليه سنتطرق في هذا الجزء من البحث إلى تعريف، أنواع و أهداف القوائم و التقارير المالية، بالإضافة إلى توضيح مستخدمي تلك القوائم.

أولا: مفاهيم عامة حول القوائم و التقارير المالية:

1- تعريف القوائم و التقارير المالية:

تشكل القوائم و التقارير المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، و يمكننا أن نعرفها بأنها عبارة عن كشوفات مالية و محاسبية توضح لنا حقوق و ديون المؤسسة اتجاه الغير.

2-أهداف القوائم و التقارير المالية:

إن الأهداف الأساسية للتقارير و القوائم المالية تتلخص في:

- توفير معلومات مالية عادلة و موثوق بها عن الموارد الاقتصادية التي تمتلكها المؤسسة من جهة و الالتزامات المترتبة عليها اتجاه المالكين و المقرضين من جهة أخرى.
- تزويد المستخدمين و أصحاب الصلة بالتغيرات الحاصلة في المركز المالي للمؤسسة

- توفير المعلومات الكافية و اللازمة لتمكين المستخدمين من اشتقاق و استخراج بعض المؤشرات الكمية المفيدة.

وتتمثل وظائف القوائم المالية فيما يلي:

- قياس الأصول التي تقع في ملكية المشروع.
- قياس الالتزامات المترتبة على الحقوق التي يملكها المشروع (وهي الخصوم وحقوق أصحاب رأس المال).
- قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال.
- ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة.
- تصنيف التغيرات المشار إليها على الوجه الآتي:

أ – الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر.

ب – التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم وحقوق رأس المال.

- التعبير عما تقدم بوحدات نقدية باعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي.
- إعداد قوائم مالية وتقارير دورية عن أصول المشروع وخصومه وحقوق أصحاب رأس المال في لحظة زمنية معينة وصافي الدخل وأجزاءه والتدفقات النقدية خلال فترة زمنية معينة.

و لكي تكون القوائم و التقارير المالية ذات جودة عالية لابد أن تتميز المعلومات المحاسبية بخصائص معينة و التي نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01 : خصائص المعلومات المحاسبية

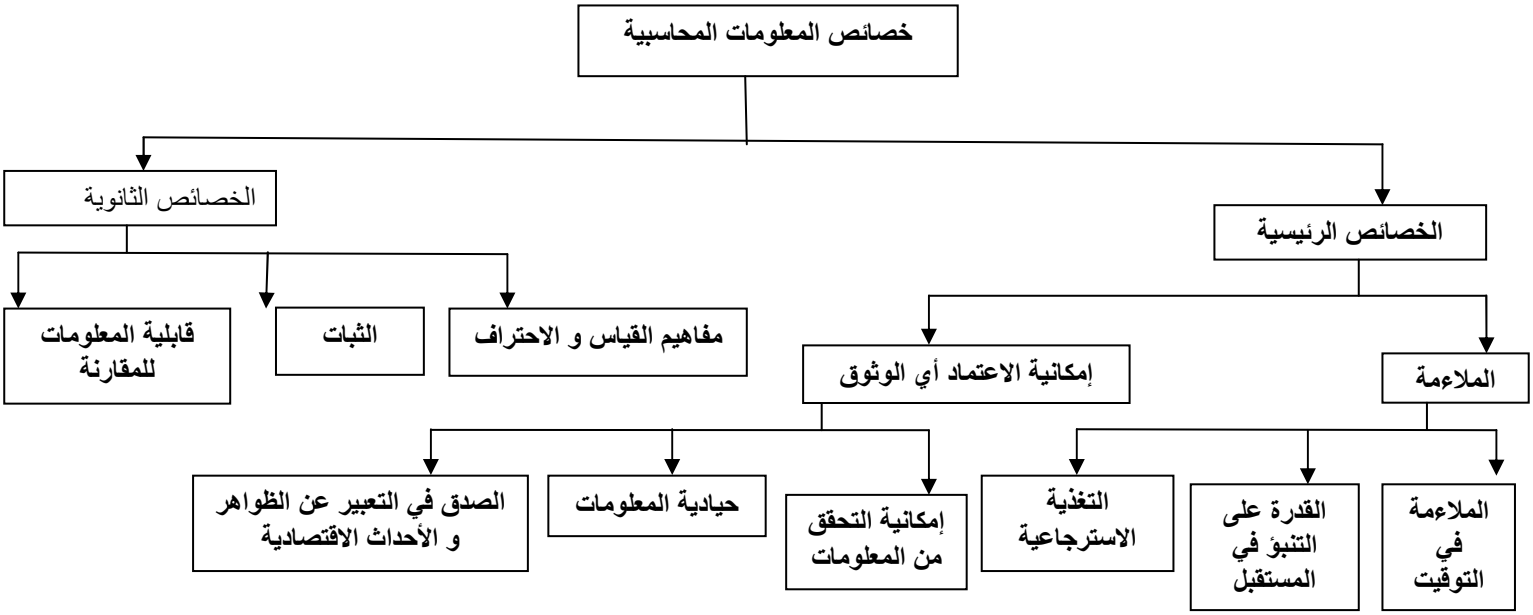

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على عدة مراجع

3- مستخدمي القوائم المالية:

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية و التي يمكننا تقسيمها إلى:

3-1- **الأطراف الداخلية:** و هي تلك الأطراف النابعة من داخل المؤسسة و التي تتمثل في:

أ- **الإدارة:** تحتاج الإدارة بمختلف مستوياتها إلى القوائم و التقارير المالية، حيث تحقق هذه القوائم للإدارة :[1]

- مدى تحقيق المؤسسة للأهداف المرجوة.
- التعرف على الوضع المالي و القدرة الكسبية للمؤسسة.

ب- **الموظفون و العمال:** تهتم هذه الفئة بالقوائم و التقارير المالية للاطمئنان على استقرارها الوظيفي و المرتبط باستمرارية المشروع.

3-2- **الأطراف الخارجية:** و هي كثيرة و متعددة و من أهمها[2]:

أ- **المساهمين:**ينصب اهتمامهم على درجة المخاطرة المتعلقة باستثماراتهم و ربحيتها، فهم بحاجة إلى معلومات تساعدهم على اتخاذ قرار شراء استثمار،الاحتفاظ به أو بيعه كما يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على معرفة قدرة المنشأة على توزيع قسائم الأرباح.

ب- العاملين:هم بحاجة إلى معلومات متعلقة باستقرار و ربحية المنشأة من أجل معرفة قدرة المنشأة على دفع تعويضات، مكافآت، منافع التقاعد و توفير فرص العمل.

ج- المقرضين:و هم بحاجة إلى معلومات حول قدرة مقترضيهم على دفع قروضهم و الفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق.

د- الموردين و الدائنين الآخرين:و هم بحاجة إلى معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة ستدفع لهم عند الاستحقاق.

ه- الزبائن:و هم بحاجة إلى معلومات متعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو أن نشاطهم متعلق باستمرارية المؤسسة.

و- الجمهور:و هو بحاجة إلى معلومات حول التطورات الحديثة لثروة المنشأة و تنوع نشاطها في الاقتصاد المحلي.

ي - **الدولة و الهيئات العمومية:** تهتم الدولة بتوزيع الموارد و بالتالي نشاطات المؤسسة ، كما أنها بحاجة إلى معلومات لتنظيم نشاط هذه الأخيرة و تحديد السياسات الجبائية و إعداد إحصائيات وطنية كالدخل القومي.

ثانيا: أنواع القوائم و التقارير المالية:

إن الوثائق المحاسبية و المالية التي تكون القوائم المالية هي[3]:

- الميزانية.
- جدول حسابات النتائج.
- جدول تدفقات الخزينة أو النقدية.
- جدول تغيرات عناصر رؤوس الأموال.
- ملحقات.

تعتبر كل من جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات عناصر رؤوس الأموال وثائق مالية و ليس مجرد ملحقات حيث أن المؤسسة مجبرة على إعدادها.

1- **الميزانية:**هي تلك القائمة التي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة ، تتكون من جانبيين يعبر الجانب الأول عن الأصول أو الموجودات أما الجانب الثاني فيعبر عن الخصوم أو المطالب.

2- قائمة التدفقات النقدية:هي تلك القائمة المالية التي تبين لنا بالتفصيل حجم التدفقات التي تتكون من النقدية الداخلة إلى المؤسسة، النقدية الخارجة عنها و النقدية المنتجة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة و من خلال هذا التعريف البسيط نستطع استنتاج الأجزاء الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية :

- صافي النقد من الأنشطة التشغيلية.
- صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية.
- صافي النقد من الأنشطة التمويلية.

3- قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج: وهي قائمة مالية تهدف إلى بيان نتيجة أعمال المشروع من الربح (الخسارة) خلال فترة زمنية معينة عامة سنة وتبين هذه القائمة نتيجة أعمال المشروع خلال السنة المالية كاملة وليس في لحظة معينة وينتج عنها إما صافي ربح أو (خسارة). ويمكن إعدادها من خلال أرصدة حساباتها في ميزان المراجعة.

4- جدول تغيرات عناصر رؤوس الأموال:تبين لنا هذه القائمة التغيرات الحاصلة في حقوق الملكية الخاصة بالمساهمين.

إن إعداد القوائم و التقارير المالية أصبح وفق معايير المحاسبة الدولية/ معايير التقارير المالية الدولية التي أصبح لها صدى عالمي لكن المؤسسات المالية الإسلامية تطبيق ما يسمى بمعايير المحاسبة الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و التي سوف تكون محور دراستنا في الجزء الموالي.

المحور الثاني: معايير المحاسبة الشرعية الإسلامية.

إن تطبيق الاقتصاد الإسلامي من طرف المؤسسات المالية الإسلامية أدى إلى بروز معايير محاسبية شرعية مع العلم أن المحاسبة الإسلامية برزت إلى الوجود منذ ظهور الإسلام، حيث أن هذه المعايير صادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI ، التي قامت بإصدار26 معيار محاسبي ، 5 معايير مراجعة، 7 معايير ضبط، 2 معايير تعبر عن أخلاقيات العمل، 40 معيارا شرعيا إلى غاية سنة 2009 و عليه سوف نتناول في هذا الجزء من البحث التعريف بالهيئة، أهدافها و معايير الصناعة المالية و المصرفية الإسلامية .

أولا: التعريف بهيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

1-نشأة هيئة معايير المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي منظمة دولية غير هادفة للربح تضطلع بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة والصناعة المصرفية والمالية الإسلامية على وجه العموم. كما تنظم الهيئة عدداً من برامج التطوير المهني (وخاصة برنامج المحاسب القانوني الإسلامي وبرنامج المراقب والمدقق الشرعي) في سعيها الرامي إلى رفع سوية الموارد البشرية العاملة في هذه الصناعة وتطوير هياكل الضوابط والحوكمة لدى مؤسساتها.

لقد تأسست الهيئة بموجب اتفاقية التأسيس التي وقعها عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 1 صفر 1410هـ الموافق 26 فبراير 1990م في الجزائر. وقد تم تسجيل الهيئة في 11 رمضان 1411هـ الموافق 27 مارس 1991م في دولة البحرين (مملكة البحرين، الآن). وبصفتها منظمة دولية مستقلة، تحظى الهيئة بدعم عدد كبير من المؤسسات ذات الصفة الاعتبارية حول العالم (200 عضواً من أكثر من 45 بلداً، حتى الآن) ومنها المصارف المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها من الأطراف العاملة في الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية الدولية.

وقد حصلت الهيئة على الدعم الكبير لتطبيق المعايير الصادرة عنها، حيث تعتمد هذه المعايير اليوم في مملكة البحرين ومركز دبي المالي العالمي والأردن ولبنان وقطر والسودان وسوريا. كما أن الجهات المختصة في أستراليا و اندونيسيا وماليزيا و الباكستان والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا أصدرت أدلة إرشادية مستمدة من معايير الهيئة وإصداراتها.

2- أهداف الهيئة[4]:

- إعداد معايير المحاسبة و المراجعة و الأخلاق المهنية و المعايير الشرعية.
- السعي نحو تطوير فكر المحاسبة و المراجعة و المجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.
- مواكبة التطورات الحاصلة في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

و تتكون الهيئة من الهيكل التنظيمي الذي يوضحه لنا الشكل الموالي.

الشكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

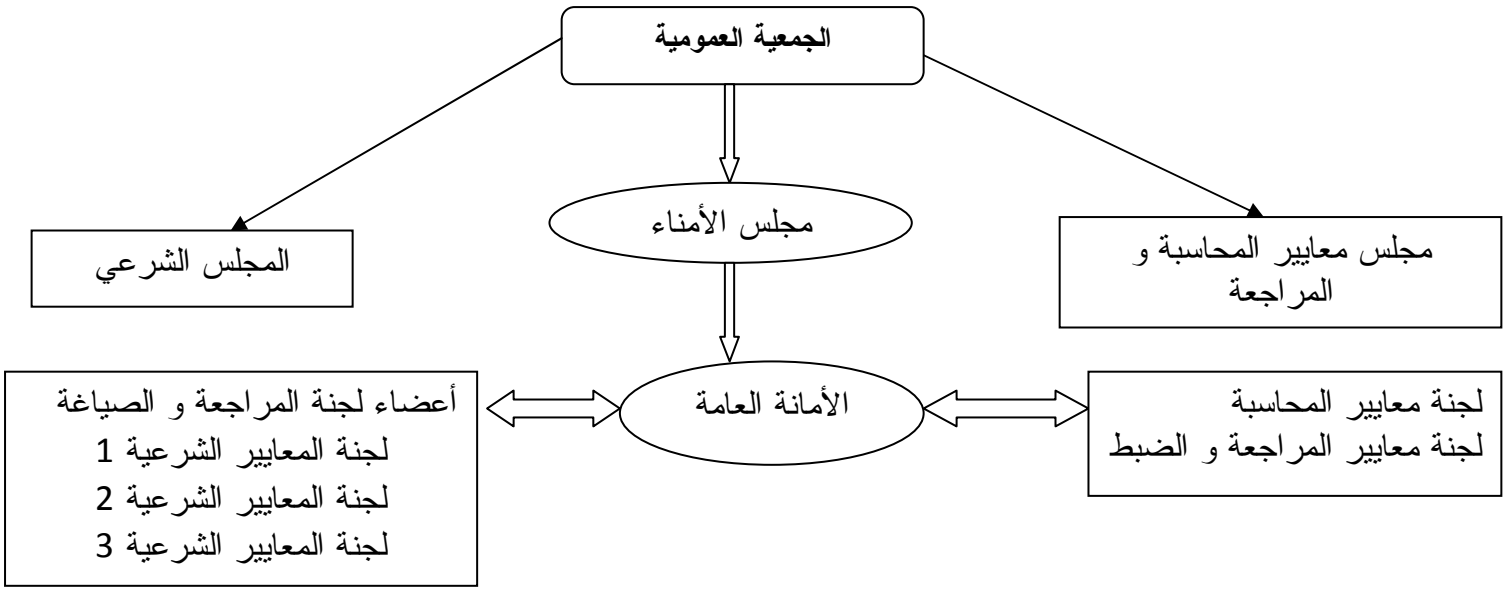

المصدر: موقع الهيئة على شبكة الأنترنت

ثانيا: معايير المحاسبة الشرعية الإسلامية:

وصل عدد المعايير التي أصدرتها الهيئة 80 معيارا إلى غاية سنة 2009، حيث تشمل:

- 26 معيارا محاسبيا.
- 5 معايير مراجعة.
- 7 معايير ضبط.
- 2 معايير أخلاقيات العمل.
- 40 معيارا شرعيا.

كما تعمل الهيئة حاليا على تطوير عدد من المعايير الجديدة و تعكف على مراجعة المعايير الحالية، و تتمثل المعايير الصادرة عن الهيئة على سبيل الذكر في:

أ-معايير المحاسبة: تتمثل المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية:

1-أهداف المحاسبة المالية للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية.

2-مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية

3-العرض و الإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية.

4-المرابحة و المرابحة للأمر بالشراء.

5-التمويل بالمضاربة.

6-التمويل بالمشاركة.

7-الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية و أصحاب حسابات الاستثمار.

8-حقوق أصحاب حسابات الاستثمار و ما في حكمها.

9-السلم و السلم الموازي.

10-الإجارة و الإجارة المنتهية بالتمليك.

11-الزكاة.

12-الاستصناع و الاستصناع الموازي.

13-المخصصات و الاحتياطات.

14- العرض و الإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية.

15- الإفصاح عن أسس تحديد و توزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية.

16-صناديق الاستثمار

17- المخصصات و الاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية.

18-المعاملات بالعملات الأجنبية و العملات بالعملات الأجنبية.

19-الاستثمارات.

20-الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية.

21-الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية.

22-البيع الأجل.

23-الإفصاح عن تحويل الموجودات.

24-التقرير عن القطاعات.

25-توحيد القوائم المالية.

26-الاستثمار في المؤسسات الزميلة.

ب-معايير المراجعة: و التي تتمثل في:

1-هدف المراجعة و مبادئها

2-تقرير المراجع الخارجي

3-شروط الارتباط لعملية المراجعة.

4-فحص المراجع الخارجي الالتزام بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية.

5-مسؤولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير و الخطأ عند مراجعة القوائم المالية.

ج- معايير الضبط:

1-تعيين هيئة الرقابة الشرعية و تكوينها و تقريره.

2-الرقابة الشرعية

3-الرقابة الشرعية الداخلية

4-لجنة المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية

5-استقلالية هيئة الرقابة الشرعية.

6-بيان مبادئ الضبط في المؤسسات المالية الإسلامية

7-المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

د-أخلاقيات العمل:

1-ميثاق أخلاقيات المحاسب و المراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية

2-ميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.

و ما يهمنا هو كيفية إعداد القوائم و التقارير المالية حسب معايير المحاسبة الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى أنواع القوائم و التقارير حسب تلك المعايير و هذا ما سنراه في الجزء الموالي.

المحور الثالث: إعداد القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الإسلامية:

لقد حددت هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أنواع القوائم المالية التي يتم إعدادها من طرف المؤسسات المالية الإسلامية و المتمثلة في قائمة الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة، قائمة مصادر و استخدامات أموال صندوق الزكاة و الصدقات و قائمة مصادر و استخدامات أموال صندوق القرض الحسن ، و سوف نركز في هذا البحث عن قائمة الميزانية أو ما يسمى بقائمة المركز المالي.

أولا: قائمة المركز المالي حسب معايير المحاسبة الإسلامية:

لا يختلف تعريف قائمة المركز المالي وفق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عن التعاريف الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية و إنما يكمن الاختلاف في مضمون القائمة، حيث يتم إعدادها وفق الشريعة الإسلامية.

1- **التعريف بقائمة المركز المالي:**ينتج عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة تبيان الوسائل التي تستخدمها من أجل إنتاج و بيع المنتجات و الخدمات للزبائن، حيث يشكل الفرق بين الإيرادات و التكاليف النتيجة التي تحققها المؤسسة و هذه النتيجة نحصل عليها من خلال قائمة المركز المالي التي تتكون من جانبيين[5]:

أ-**الأصول:** تمثل أوجه الاستثمار، سواء كانت أصولاً ثابتة أو أصولاً متداولة.

ب-**الخصوم:** تشتمل على مصادر الأموال، سواء كانت من أصحاب المشروع أو من غيرهم.

والهدف من إعداد الميزانية هو تحديد المركز المالي للمؤسسة في تاريخ محدد.

و من خلال ما سبق نستطيع أن نعرف الميزانية بأنها عرض مصادر و استخدامات الأموال المتعلقة بالمؤسسة في تاريخ معين.

2- **كيفية إعداد الميزانية:** تستخدِم المحاسبة اصطلاح الأصول، للتعبير عن الممتلكات، والخصوم للتعبير عن حقوق الآخرين. كما يُستخدم اصطلاح حقوق الملكية، للتعبير عن حقوق صاحب أو أصحاب المؤسسة. ومن ثم، يمكن وضع المعادلة المحاسبية في الشكل التالي:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

و يطلق على القائمة المحاسبية، التي تبين أصول المؤسسة في جانب، وخصوم المؤسسة وحقوق الملكية في جانب أخر، اسم قائمة المركز المالي. و انطلاقاً من المعادلة المحاسبية، فإن جانبي القائمة يكونان، دوماً، متساويين. و بسبب تساوى أو توازن جانبي قائمة المركز المالي، يطلق عليها، كذلك اسم الميزانية، وتشمل الميزانية العناصر التالية:

أ- **الأصول:** و تسمى أيضا بالموجودات و هي كل شيء قادر على توليد تدفقات نقدية إيجابية أو منافع اقتصادية أخرى في المستقبل، و يجب أن يكون الموجود قابل للقياس المالي مع جواز التصرف بالموجود من الناحية الشرعية[6] وتتكون الأصول من العناصر التالية:

- **الأصول المتداولة:**

و تتكون من النقدية والأصول الأخرى، المتوقع تحويلها إلى نقدية، خلال دورة العمليات العادية للمؤسسة، أو خلال سنة واحدة، إذا كانت دورة العمليات تستغرق أكثر من سنة. وتُدرج الأصول المتداولة، في الميزانية، طبقاً لدرجة سيولتها، أو سرعة تحويلها إلى نقدية.

- **الأصول الثابتة:**

يطلق اصطلاح الأصول الثابتة على الأصول المعمرة، التي تُشْتَرَى بغرض الاستعمال، وليس بغرض البيع. وتُدرج الأصول الثابتة في الميزانية مرتبة طبقاً للبنود الأقل ثباتاً، أي التي تبقى في المؤسسة لفترة أقصر، أولا، ثم التي تبقى لفترة أطول، وهكذا. لذا، تظهر الأصول الثابتة في الميزانية، عقب الأصول المتداولة.

- **الأصول غير الملموسة:**

يطلق اصطلاح الأصول غير الملموسة على الأصول، التي تفتقد الكيان المادي الملموس. مثال ذلك: شهرة المحل، وحقوق الاختراع، والعلامات التجارية. وتوضع هذه المجموعة بعد الأصول الثابتة.

ب- الخصوم : تعرف الخصوم، بأنها تعهدات اقتصادية على المؤسسة، يُعترف بها وتُقدّر طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها. وخصوم المنشأة هي الديون أو الالتزامات على المؤسسة تجاه الآخرين.
وتتكون الخصوم من العناصر التالية:

- **الخصوم المتداولة :**

يستخدم اصطلاح الخصوم المتداولة للإشارة إلى الالتزامات، التي يتطلب الوفاء بها استخدام الأصول المتداولة، أو اللجوء إلى خصوم متداولة جديدة. وتُبوّب الالتزامات المنتظر سدادها، خلال سنة واحدة أو أقل، تحت الخصوم المتداولة بحسب حلول موعد تصفيتها أو سدادها. فتظهر الالتزامات المنتظر سدادها أولا، يليها الالتزامات المنتظر سدادها، بعد ذلك، وهكذا.

- **الخصوم الثابتة :**

يطلق على الديــون المستحقة على المنشأة، التي تستغرق فترة سدادها أكثر من سنة، "ديون طويلة الأجل" أو "خصوم ثابتة". وإذا كان جزء من الخصوم الثابتة يستحق السداد في مدى سنة أو أقرب من تاريخ قائمة المركز المالي، فإن المبلغ المستحق يدرج ضمن الخصوم المتداولة.

ج- حقوق الملكية :

هي باقي قيمة الأصول، بعد استبعاد قيمة الالتزامات. لذا، فإن قيمة حقوق الملكية تتوقف على تقييم الأصول والالتزامات. فعندما يستثمر أصحاب الملكية أموالاً في مشروع، فإن تقييم الأصول هو الذي يحدد المبلغ المضاف إلى حقوق الملكية. وحينما يتم تلخيص نتائج العمليات، فإن الزيادة في قيمة الأصول، هي التي تحدد مبلغ صافي الدخل المضاف إلى حقوق الملاك.

و يختلف تسجيل بيانات حقوق الملكية في الميزانية، طبقاً للشكل القانوني للمؤسسة، وما إذا كانت مؤسسة فردية، أو شركة أشخاص، أو شركة مساهمة.

و يتم إعداد القوائم المالية (ومن ضمنها الميزانية) بالاعتماد على أرصدة الحسابات في ميزان المراجعة.

3-المعايير المحاسبية الإسلامية المتعلقة بإعداد قائمة المركز المالي:

26 معيار محاسبي متعلق بإعداد القوائم المالية من حيث مضمونها و طرق الإفصاح بها سواء كانت متعلقة بالمصارف أو شركات التأمين، و من أجل توضيح أكثر سوف نركز على القوائم المالية الخاصة بالمصارف الإسلامية.

أ-**مفهوم معايير محاسبة المصارف الإسلامية:**يقصد بها الإرشادات و التوجيهات و التوصيات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من إثبات و قياس و عرض و إفصاح عن العمليات التي قام بها المصرف الإسلامي خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ، و إبداء الرأي الفني المحايد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية[7].

ب-معايير محاسبة المصارف الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: تمثل المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة في:

- المعيار المحاسبي رقم03: العرض و الإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية و هو يبين لنا كيفية الإفصاح في القوائم الصادرة عن المصارف من جهة و كيفية عرض القوائم المالية.

- معيار رقم 04: المرابحة و المرابحة الآمرة بالشراء

- المعيار المحاسبي رقم 05 : التمويل بالمضاربة
- المعيار المحاسبي رقم06 : التمويل بالمشاركة
- المعيار المحاسبي رقم07: الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية و أصحاب حسابات الاستثمار.
- المعيار المحاسبي رقم08: حقوق أصحاب حسابات الاستثمار و ما في حكمها.
- المعيار المحاسبي رقم09: السلم و السلم الموازي
- المعيار المحاسبي رقم10: الإجارة و الإجارة المنتهية بالتمليك.
- المعيار المحاسبي رقم11 : الزكاة
- المعيار المحاسبي رقم12 : الاستصناع و الاستصناع الموازي
- المعيار المحاسبي رقم13 : المخصصات و الاحتياطات

مع العلم أن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أوضحت المفاهيم المتعلقة بعناصر قائمة المركز المالي و ذلك في البيان رقم(2)-أ-مفاهيم عناصر قائمة المركز المالي بمعنى أن المعيار المحاسبي الإسلامي حدد لنا تلك المفاهيم المتعلقة بالموجودات، المطلوبات ، حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة و حقوق الملكية.

ثانيا: المعيار المحاسبي رقم 01: العرض و الإفصاح العام:

1- **تعريف الإفصاح:** يستخدم مصطلح الإفصاح في المحاسبة ليعبر عن عملية إظهار و تقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك المؤسسات ، و هذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات بالقوائم المالية بلغة مفهومة أي دون لبس أو تضليل و عليه يمكننا اعتبار الإفصاح أحد أدوات الاتصال حيث بدون الاتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي ويمكننا فهم هدا المصطلح بدقة من خلل التطرق إلى أنواعه.

2- أنواع الإفصاح: هناك عدة أنواع للإفصاح و التي يمكن إبرازها فيما يلي[8]:

2-1- الإفصاح الكامل:يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية و أهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، و يأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ، و لا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2-2-الإفصاح العادل: يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية و التقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

2-3- الإفصاح الكافي:يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، و يمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات و المصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

2-4- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات و ظروف المؤسسة و طبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة و منفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين و الدائنين و تتناسب مع نشاط المؤسسة و ظروفها الداخلية.

2-5-الإفصاح الإعلامي:أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية و غير العادية.

3-الإفصاح حسب معايير المحاسبة الإسلامية:حسب معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يتمثل الشكل العام للعرض و الإفصاح في قائمة المركز المالي كما يوضحه الجدول الموالي في:

الجدول رقم 01 : الإفصاح في قائمة المركز المالي

الموجودات	المطالب
النقد و ما في حكمه	الحسابات الجارية
ذمم البيوع المؤجلة	ذمم دائنة
الاستثمارات	أرباح مقرر توزيعها على المساهمين
الموجودات الثابتة	الزكاة و الضرائب المستحقة
الموجودات الأخرى	ذمم دائنة أخرى
	حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة
	حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 01

من خلال ما سبق نستنتج أن الإفصاح حسب معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تنطبق على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين لهذه القوائم حيث يتم الإفصاح عن:

- الإفصاح عن عملية القياس المحاسبي.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية.
- الإفصاح عن القيود الإشرافية الاستثنائية.
- الإفصاح عن الكسب المخالف للشريعة الإسلامية.
- الإفصاح عن مخاطر الموجودات و المطلوبات بالعملة الصعبة.
- الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية.
- الإفصاح عن العمليات مع الأطراف دوي العلاقة

الخاتمة:

نظرا لأهمية معايير المحاسبة الإسلامية عن طريق تطبيقها للاقتصاد الإسلامي الذي يعتبر حلا للأزمات المالية الحاصلة في الاقتصاد الرأسمالي تتجه العديد من الدول العربية إلى تبنها و الجدول الموالي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم 02 : عينة من الدول العربية المطبقة للمعايير المحاسبية الإسلامية.

الدولة	IAS/IFRS	معايير المحاسبة الإسلامية
البحرين	*	*
باكستان		*
السودان		*
تركيا		*
اليمن		*
الأردن	*	*
الكويت	*	*
ماليزيا		*
أند ونسيا		*
تونس	*	*
قطر	*	*

مع العلم أن العديد من الدول تطبق مزيج من المعايير بمعنى أدق تطبق المؤسسات المالية الإسلامية المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أما المؤسسات المالية غير الإسلامية فتطبق معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية و هذا ما نجده بكل من البحرين، سوريا، قطر، تونس....الخ

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: **تحليل القوائم المالية – مدخل نظري و تطبيقي**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، 2006 ، ص31–32 .

[2] Rosse M.skinner, J.alex milburn, adaptation française nadi chlala, jacques fortin : **normes comptables analyse et concepts**, édition Inc, canada, 2003, pp771-774.

[3] J.f.DES ROBERT, f.MéCHIN, H.PUTAUX : **NORMES IFRS ET PME**, DUNOD, PARIS, 2004, pp12-13.

[4] بوهرين فتيحة: **فعالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الرقابة الخارجية على المصارف التجارية – دراسة حالة بنك الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي سعد لغرور – خنشلة، الجزائر، دفعة 2007/2006 ، ص 150 .

[5] Pierre cabane : **l'essentiel de la financ**e, édition eyrolles, France, 2004,p12.

[6] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك: **محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، دار الميسرة، الأردن، 2009، ص 389.

[7] حسين حسين شحاتة:**طبيعة و أسس و معايير محاسبة المصارف الإسلامية**، بنك التمويل المصري السعودي، دورة أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، (على الخط) www.albonook.com/showthread.php تاريخ الإطلاع 2010/07/25.

[8] لطيف زيود، حسان قطيم، أحمد فؤاد مكية: (دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار)، **مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية**، المجلد 29، العدد01، سوريا، 2007 ،ص ص 180-181